الاستثمارات الاجنبية المباشرة و تحديات الفقر في دول الساحل: دراسة قياسية لحالة موريتانيا (1990-2013).

أ.بيدي عيساوي صورية .

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مخبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحث و ابداع. جامعة معسكر

soraya_bidi@yahoo.fr

أ.د.بن سعيد محمد .

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة سيدي بلعباس

benssaide@yahoo.fr

الملخص:

يشكل الاستثمار الاجنبي المباشر احد اهم مصادر التمويل الخارجية بالنسبة للدول النامية من ضمنها دول الساحل التي اعادت تكييف اوجه العلاقات الاقتصادية الدولية حسب احتياجاتها له و عملت على ملازمة مصالحها الاساسية مع ما يطلبه المستثمرون الاجانب املا في تحقيق اهداف التنمية البشرية و مواجهة تحديات الفقر.

و تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة تطور تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في موريتانيا احد دول الساحل التي ما تزال تبذل العديد من الجهود في سبيل جذبهللتخفيف من حدة الفقر والتي بإصرارها حققت الكثير من النتائج المشجعة التي اتضحت من خلال نتائج الدراسة القياسية التي توصلنا فيها الى امكانية التقليل من الفقر بالرفع من النمو الاقتصادي الناتج من التدفقات في الاستثمارات الاجنبية المباشرة و لكن هذا يتوقف على حسن اختيار القطاعات المستثمر فيها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الاجنبية المباشرة ،الفقر ،النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية.

Abstract :

Foreign direct investment is one of the most important sources of external finance for developing countries, including the countries of the Sahel, which readapted the international economic relations according to their needs, and which tried to adapt their fundamental interests with the requirements of foreign investors in the hope of achieving the objectives of human development and face the challenges of poverty.

The purpose of this article is to study the evolution of foreign direct investments in Mauritania, one of the Sahel countries which continues to make great efforts to reduce poverty and which, thanks to perseverance, has achieved many encouraging results as demonstrated by the conclusions of the econometric study that allowed us to find that it is possible to reduce poverty by increasing the economic growth of the foreign direct investment flows, but it all depends on the good choice of the investment sectors.

Keywords: Foreign direct investment, Poverty, Economic growth, Econometric study.

المقدمة:

يعد تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة احد مؤشرات الانفتاح الاقتصادي فهو يعكس مدى قدرة الدول على التعامل و التكيف مع التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية ،فهي وليدة ظاهرة العولمة و قد زادت اهميتها مع انتشار الشركات المتعددة الجنسيات و التحرير الكامل للعلاقات الاقتصادية الدولية و لكن ضمن معايير و ضوابط تحكم هذه العلاقات.

ودول الساحل من الدول النامية التي تسعى جاهدة لجذب اكبر قدر ممكن من هذه التدفقات اعتقادا منها انها كفيلة بحل مشاكلها الاقتصادية و التخفيف من حدة الفقر ،في ظل ما تعانيه من صدمات اقتصادية و سياسية ناتجة عن الاختلالات الهيكلية و المالية ،لكنها رغم ذلك فكرت في التنافس على جذب رؤوس الاموال الاجنبية رغبة في الاستفادة من منافعها لتحقيق اهدافها التنموية و تأتي دراستنا لأثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الفقر في موريتانيا كدراسة حالة منسجمة مع الواقع

الذي تعيشه هذه الدولة من قلة في الموارد المالية و ضعف قاعدة الصناعات الى جانب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي لسنوات طويلة و معاناتها المتواصلة مع الفقر ،هذه الاوضاع تترجم الهدف الاساسي من الدراسة المتمثل في البحث عن حقيقة العلاقة التي تربط حجم التدفقات من الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالرفع او التخفيف من حدة الفقر في موريتانيا.

على ضوء ذلك فان اشكالية البحث المراد الاجابة عنها يمكن صياغتها على النحو التالي:

هل تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة كفيل للتخفيف من حدة الفقر في موريتانيا؟.

و للإجابة عن الاشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي للاستثمارات الاجنبية المباشرة و الفقر و ايضاح العلاقة النظرية بينهما باستعمال اساليب الوصف النظرية اضافة الى المنهج الكمي في التحليل ببناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة خلال فترة1990-2013

اولا : الاطار النظري للدراسة : الاستثمارات الاجنبية المباشرة و الفقر.

1- الاستثمار الاجنبي المباشر:

لقد كان لتدفق رؤوس الاموال الدولية المظهر البالغ الاهمية في السنوات الاخيرة من خلال زيادة الحوافز و التسهيلات المقدمة من طرف الدول المضيفة اضافة الى تبنيها جملة من الاصلاحات السياسية و الاقتصادية المشجعة لما له من اهمية على اقتصادياتها.

و لقد تعددت المفاهيم المتعلقة به لتعدد مصادره و اشكاله اضافة الى تنوع اثاره على الدول المضيفة فقد عرفه :

صندوق النقد الدولي: انه "نوع من انواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر و المؤسسة ،بالإضافة الى تمتع هذه الاخيرة بدرجة من النفوذ في ادارة هذه المؤسسة".[1]

وقد اختلفت الآراء حول نتائجه على الدول المضيفة فهناك من يرى ان امتيازاته تعود بالدرجة الاولى على الشركات المتعددة الجنسيات وهي النتيجة التي توصل اليها رواد النظرية الكلاسيكية بحكم الاموال المحولة نحو الدول الاصلية لصاحب الاستثمار. ولكن هناك من يرى انه يساهم في خلق نوع من التعادل في الفوائد و المزايا بين الشركات المستثمرة و الدولة المضيفة و لكن بدرجات متفاوتة وهم رواد النظرية الحديثة ،بمعنى أن الشركات المتعددة الجنسيات لن تقوم بأي خطوة للخروج إلا إذا كانت متأكدة من تحقيقها لجملة من المنافع والأرباح و الدول المضيفة لن تشجع دخول هذه الأموال إلا إذا كانت في حاجة ماسة إليها لتنمية قطاعاتها الاقتصادية و تحسين اوضاع مجتمعاتها.

و لكن هذا لا يمنع من وجود انعكاسات للاستثمارات الاجنبية المباشرة ممثلة اساسا في :

- تعزيز الموجودات المالية للبلد المضيف مع نقل التكنولوجيا و التقنيات التي تسمح بالرفع من كفاءة العاملين ،اضافة الى تحسين القدرات و الخبرات التنظيمية للمشروعات من خلال ادخال برامج انتاجية متنوعة لا تتوفر عليها الاستثمارات المحلية مما يزيد من شدة المنافسة و العمل على ربط اقتصاد البلد المضيف بالإنتاج العالمي.

فحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميةUNCTAD " الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي استثمارات تشمل علاقة طويلة الأجل، وتعكس المصلحة الدائمة والسيطرة على كيان المقيم في أحد الاقتصاديات في أحد المشروعات المقيمة في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر".[2]

اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر كعامل لتحقيق التنمية الاقتصادية ركز عليه العديد من الباحثين و المفكرين الاقتصاديين امثال ريموند برنارد الذي عرفه على انه "و سيلة لتحويل الموارد من رؤوس الاموال من دولة الى اخرى بقيام مؤسسات اجنبية توسع من النشاطات القائمة و تخلق اخرى جديدة".[3]

هناك العديد من الباحثين من تطرق إلى أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول النامية ففي الدراسة التي قام بها كل من Tunwaiwang سنة 1982، توصلا إلى مجموعة من الأثار التي تخلفها الاستثمارات الاجنبية المباشرة منها ما هو

[1]FMI , «Manuel de la balance des paiement du FMI », 1997 ,4eme Edition .
[2]OCDE, « Third Edition Of DetailedBenchmark Foreign Direct Investment" .Paris 1999. p7.
[3]Raymond Bernard, «Economie financière international. », Edition PUF, paris, 1971, p 91.

إيجابي، إذا كانت هذه الاستثمارات متعلقة بالصناعات المحلية بمعنى مكملة لها إلى حد ما مما يرفع من جودة أداء المستثمرين المحليين ويساهم ذلك في الرفع من القدرة التصديرية للبلد المضيف ويقضي على العجز في موازين المدفوعات، ولكنه يساهم في نفس الوقت في الرفع من حجم الواردات لصالح التجهيزات والمعدات الاستثمارية، و يكمن الأثر السلبي في قيام منافسة حادة بين الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات المحلية في حالة عدم قدرتها على مواجهة التنافس" .[1]

لذلك يعد تواجد الجزء الاكبر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دول اكبر من دول اخرى يطرحه وجود عوامل اخرى غير الحوافز، فالمستثمرون يركزون في المقام الاول على العوامل التي تضمن مناخ اعمال منصف، خالي من الفساد والتجاوزات اضافة الى تمتع الدول المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي وامكانية التنبؤ بهما، وتشمل تلك العوامل الوصول الى الاسواق، لوائح العمل وحماية حقوق الملكية الفكرية، مدى مساهمة الحكومة في الاقتصاد بتطويرالبنية التحتية، السياسات التجارية والاطار الخاص بالاقتصاد الكلي.

2- مفاهيم عن الفقر:

يحمل الفقر معاني مختلفة باختلاف رؤى الباحثين، منها ما هو مادي أو اجتماعي، لذلك فهو ظاهرة مركبة تجمع بين عدة ابعاد منها ما هو موضوعي متعلق بالدخل والملكية وما هو ذاتي مثل أسلوب الحماية ونمط الانفاق والاستهلاك مع ادراج أشكال الوعي والثقافة.

وتشير الأغلبية الساحقة للدراسات الخاصة بالفقر، أنه لا يوجد تعريف صريح وواضح متفق عليه لأنه مبني على أسس اقتصادية واجتماعية أما التحليل الأول فهو متعلق بعملية التفاوت في توزيع الدخل وإعادة توزيعه على الفئات الاجتماعية، ويرتبط التحليل الثاني بقضية التفاوت الطبقي أو التمايز المعيشي لهذا الاساس اختلفت التعاريف المتعلقة حيث عرف Ravallion الفقر" ان تواجدهفي مجتمع معين معناه عدم استطاعة فئة معينة من افراده الوصول الى مستوى من الكفاءة الاقتصادية التي تعتبر الحد الادنى المعقول القريب من معايير هذا المجتمع".[2]

و قد تطور مفهوم الفقر بعد صدور تقارير التنمية البشرية في سنوات الثمانينات ،حيث و بعد تفضيل المنهج النقدي تبين انه لا يفسر كل اوجه الفقر وانه متعلق باحتياجات غير نقدية مثل : الصحة،التعليمالتمتع بخدمات الحصول على الماء الصالح للشرب و الاستفادة اكثر من وسائل النقل و غيرها من الاحتياجات الاجتماعية.

و في هذا السياق تحدث Amartya Sen"ان الفقر يسود في مجتمع ما اذا لم يتمكن فرد او اكثر من الحصول على حد ادنى مقبول من الرفاه الانساني و يكون هذا الرفاه متكون من توليفة من الافعال و الحالات تتفاوت من متغيرات اولية كجودة التغذية الى امور مركبة كاحترام الذات وعليه فان الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته و لكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد عنها القدرة الانسانية المناسبة للفرد".[3]

3- العلاقة بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة و الفقر :مقاربات نظرية.

لا يزال الحديث عن العلاقة التي تربط الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالفقر غير مستقرة ولكن حاول العديد من الاقتصاديين توضيح ذلك بإيجاد وسيط بينهما هو النمو الاقتصادي.

بمعنى ايجاد العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالفقر و ايجاد العلاقة بين اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في هذا السياق دراسات عديدة نذكر منها:

مع ظهور النماذج النيوكلاسيكية في النصف الثاني من القرن العشرين ،خاصة تلك المتعلقة بكتابات Solow عام 1957 تغير مجال البحث و اعطيت اهمية اكثر الى التغيرات التقنية و التكنولوجية و دورها الاساسي في التحسين من القدرات الانتاجية للمؤسسات و بالتالي مساهمتها الفعالة في النمو الاقتصادي و افترض Solow ما يعرف بالمردود السلمي المتنامي لرأسمال RendementsD'échelleDécroissants DuCapital و اهميته في تحقيق معدلات نمو مرتفعة للدول التي تملك

[1]Tun Wai, Wang « Determinant of private investment in developing countries », The Journal Of DevelopmentStudies, Vol 19 n°1 , 1982. P P :19 35

[2]Raphaëlle Bisiaux, «Comment définir la pauvreté: Ravallion, Sen ou Rawls ? »*L'Economie politique,* n° 049 - janvier 2011.

[3]A.Sen, «Capability and well .Being in the quality of life. », Edition Oxford, Clarendon Press, 1993.UK.

منه مخزونا كافيا و ان المحافظة على المعدلات المرتفعة و المستمرة للنمو الاقتصادي لا تكون إلامن خلال التطوير والتحديث التكنولوجي في النشاطات الانتاجية خاصة تلك الموجهة للتصدير.[1]

و قد اكد كل منLucasسنة 1988 وGrossman و Helpman سنة 1991 ثم كتابات Barro سنة 1991 ،على الاهمية القصوى لجلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للتكنولوجيات على النمو الاقتصادي واعتبرها احد عوامل تنمية المخزون المعرفي للدول المضيفة وانها تعمل على جلب اساليب تسييرية جديدة. [2]

و ذكر كل من Blonstrom سنة 2000 و Agenor سنة 2001 ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تسمح بتحسين اداء المؤسسات المحلية و تنمية المهارات في القطاعات الرسمية و استفادة العمال من الممارسات الجديدة او ما يعرف ب Learning buy doing[3]، ولكن دراسة Brewer سنة 1991 توصلت الى الاثر السلبي للشركات المتعددة الجنسيات لاحتلالها مراكز القيادة وتفوقها على المؤسسات المحلية و احباط عزيمتها في التطور و النمو ،نفس النتائج توصل اليها Aitkenو Harrisonسنة 1999.[4]

لقد كانت هناك دراسة سابقة ل Borensztein و De Gregorio عام 1998 باستعمالهما لنموذج Romer الذي تطرق الى دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة على جلب المعارف التكنولوجية وتوصلوا الىان نتائجها على الدول النامية لن تكون ايجابية الا في حالة وجود مستوى تعليمي معين لدى اغلب سكان البلد وان اثره الايجابي مرتبط اساسا بالتنمية البشرية للبلد المضيف .[5]

و في نفس السياق تطرق Barro و Lee سنة 1994 و دراسات Borensztein و De Gregorio و Lee سنة 1998 الى نتيجة مفادها ان المخزون البشري هو احد محددات اثر الاستثمارات على النمو الاقتصادي بالسلب او بالإيجابي.

وفي راي مخالف لكل من Kumar و Pradhanسنة 2002 ان هذا التأثير يمكن ان يكون سلبيا في حالة لجوء المستثمر الاجنبي للاحتفاظ بما لديه من تكنولوجيا حديثة و منتجات ذات جودة عالية و تقنيات التسويق الكفؤة، مما يشدد المنافسة على الاستثمارات المحلية التي تعمل في نفس القطاعات.

اضافة إلى أن هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالفقر و لكن مع التركيز على وجود فوارق او عدم المساواة في توزيع الدخول ،فقد اتفق الاقتصاديون منذ سنوات عديدة أن الناتج المحلي الاجمالي هو المعيار الاساسي و الكلي لقياس مستوى رفاهية الافراد لأنه يحدد الدخل الكلي للاقتصاد و النفقة الكلية على السلع و الخدمات وان نصيب الفرد من هذا الدخل يحدد الدخل و النفقة المتوسطة للفرد.

و لكن هذا لا يمنع من أن هناك العديد من الدراسات المناقضة لذلك تماما والتي توصلت الى ان نصيب الفرد من الدخل القومي لا يعكس مستوى استفادة الاطفال من الرعاية الصحية او نوعية التعليم مثلا حيث توصل Markusen في دراسة قام بها سنة 2002 و ابحاث Amartya Sen عام 1994 من قبل اشارا الى الدور الجوهري للناتج المحلي الاجمالي و لكن اعتبرا ان التنمية البشرية هي الاكثر تفسيرا للرفاهية الاقتصادية من النمو الاقتصادي.[6]

و من الدراسات الحديثة في علاقة الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالفقر اعتبر Dollar و Krray سنة 2000 ان الاستثمارات جيدة للنمو الاقتصادي الذي اثبت انه جيد للتخفيض من الفقر .

الدراسة الحديثة لKlein و Aaron مع Hadjmichael في 2001 ،و دراسة Jalillian و Weissعام 2002 تطرقوا الى اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الفقر من خلال دراسة الاثر الايجابي للاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي

[1]Alexander Nshue,M.Mokine, «Modèle de croissance économique .» ,Kinshasa, juillet ,2012.
[2]Barro,"Economic growth in a cross section of countries. »,Quarterly Journal of economic, 106.may ,p 407.443.
[3]Blonstrom and all, «The impact of foreign investment on host countries. "A Review of the Evidence Working Paper ,The world bank.
[4]Aitken B.J; Harrison A.E; "Do domestic firms benefit from foreign direct investment", Evidence From Venezuela". The American Economic Review; June.
[5]BorensztеinJ,De Gregorio J;Lee J.W." How Does foreign direct investment affect economic growth», Journal of International Economics 45,p 115.
[6]Markusen .j ;R,Venables.A.J,"Foreign direct investment as a catalyst for industrial development "European Economic Review 43,p335.

واثره الايجابي هو الاخر على الفقرو ان هذه العلاقة يمكن ان يكون لها وسيط اساسي هو سوق العمل و لكن مع الاخذ بعين الاعتبار بعض المشاكل المحلية بتحديد معيار لقياس الفقر ،أي ان تحديد مستوى حد الفقر يختلف من بلد الى اخر و ان نتائج النمو الاقتصادي تختلف هي الاخرى من بلد لآخر و في رؤية اخرى لKlein ,Aaron,Hadjmichaelسنة 2001 ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة لا يمكن ان تحل محل السلطات الحكومية في توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية و الخدمات العامة كالماء و الطاقة ،و لكنها يمكن ان تكون احد وسائل القضاء على الفقر.

واشار كل منKakwani و Perniaفي دراسة لهما عام 2002أن للنمو الاقتصادي دورا ايجابيا على الفقر و لكن بدرجات متفاوتة داخل البلد الواحد ذلك لعدم وجود عدالة في توزيع الدخل اوكما عرفاه ب croissance pro-pauvreأي النمو موجود ولكن مصحوب بأثار سلبية و اخرى ايجابية.

اما فيما يتعلق بالدراسات التي تطرقت الى اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية البشرية فقد كان لدراسات Chudnovsky وLopezسنة 1990 الحظ الاوفر في ذلك توصلا الى ان خلق مناصب العمل من قبل الشركات المتعددة الجنسيات يكون اكثر في حالة خلقها لمؤسسات و فروع جديدة من شرائها لمؤسسات كانت موجودة من قبل في قطاع الخدمات او الصناعة وفي القطاعات التي تكون فيها تكلفة العمالة منخفضة، و من جهة اخرى تستهدف الشركات المتعددة الجنسيات الدول التي تمتاز بمستوى نمو اقتصادي جيد و تبتعد عن الدول الفقيرة إلا إذا كانت تزخر بالخيرات الطبيعية او لديها ثراء في رأسمال البشري .[1]

ثانيا: الاستثمارات الاجنبية المباشرةو حالة الفقر في موريتانيا:

1- تطور تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة:

عرفت سنوات الثمانينات و التسعينات زيادة في نمو الاستثمارات الاجنبية المباشرة عبر العالم خاصة بين سنوات 1990 و 2000ومعان هذا الارتفاع شهد انخفاضا ملحوظا بين سنوات2001 و 2002 مما اثر كثيرا على الدول النامية التي لم تحظى بالقدر الكبير من هذه التدفقات رغم الجهود الكبيرة المبذولة من قبلها لجذب اكبر قدر ممكن من رؤوس الاموال الاجنبية.

وحسب تقرير CNUCED لـ2002-2003 فان سبب ذلك راجع الى انخفاض مستويات الخوصصة و تدني معدلات النمو الاقتصادي ،اضافة الى ضعف اداء الاسواق المالية في هذه الدول.[2]

موريتانيا هي احد دول الساحل التي تعززت في السنوات الاخيرة قناعة المستثمرين الاجانب في توظيف اموالهم فيها لعدة اعتبارات اهمها:

جو الامان و الاستقرار الذي يميز البلاد معززة ذلك بسياسة صارمة في مجال الاصلاح المالي و الاصلاحات الاقتصادية و سن الاطر التشريعية الملائمة كإعادة تنظيم القضاء و خوصصة المؤسسات و العمل على تنظيم النظام الجبائي كل هذه المجهودات لجذب المزيد من رؤوس الاموال الاجنبية املا في الاستفادة من مزاياها في التخفيض من الفقرو يمثل الجدول التالي احجام هذه التدفقات.

جدول رقم**1**: حجم التدفقات الرأسمالية نحو موريتانيا.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
إ.أ.م	6 736 221	2 269 792	7 549 403	16 091 938	2 079 709	**6 989 379**
السنة	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**
إ.أ.م	-435 540	-3 329 920	132 643	15 119 460	40 096 000	**76 700 000**
السنة	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
إ.أ.م	67 400 000	101 893 331	391 600 000	814 100 000	154 601 638	**139 372 822**

[1]Daniel Chudnovsky and Andrés López, "Foreign Investment and SustainableDevelopment in Argentina »,Working Group on Development and Environment in the Americas, Discussion Paper Number 12, April 2008 .

[2]CNUCED , « Rapport sur l'investissement dans le monde .»,2002 .2003.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إ.أ.م	342 770 662	-3 072 044	130 528 391	588 749 564	1 386 098 851	**1 126 004 760**

Source :CNUCED , « Rapport sur l'investissementdans le monde »,2014 .

قامت موريتانيا بإصلاحات في الأطر القانونية والتنظيمية للقطاع المنجمي معززا بإمكانيات البلاد المنجمية (الحديد، النحاس، الفوسفات، الذهب...) وخوصصتها لقطاع الاتصالات ابتداء من سنة 2001 باستثمار الأجانب معظمهم مغاربة وتونسيين حيث مثلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع ما بين 2 إلى 4% من الناتج الداخلي الخام بين سنتي 2000 و2003.

وقد اعتبرت موريتانيا في السنوات الأخيرة في المجمل تربة خصبة للاستثمار سواء في مجال الصناعات الزراعية الغذائية والتنمية الحيوانية وصناعة المعادن، إضافة إلى استقطابها لمجال الصيد والسياحة والخدمات ورفع القيود على الصرف الأجنبي، وتبسيط وتخفيف النظم الضريبية وتوفير العديد من الامتيازات الأُخرى التي تكفلها قوانين الاستثمارات التي سنتها ويبين إدخال مجمل هذه الإصلاحات اهتمامها بإنشاء مؤسسات قوية واعتماد سياسات واضحة تساهم في تشجيع جلب الاستثمارات إليها.

مع أن حصة موريتانيامن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة لإفريقيا لا تزال ضعيفة إلا أنها تشهد تزايدا واضحا حيث ارتفعت من 0.4%سنة 2000إلى3.1%سنة 2003 حيث ارتفع تدفقالاستثمار الاجنبي المباشر في هذه الفترة إلى الضعف، حيث ارتفعت نسبة 69.5% في المتوسط سنويا لتبلغ 214 مليون دولار سنة 2003، كما مثلت هذه التدفقات حوالي 0.33% من قيمة الناتج الداخلي الخام بين سنوات 1970 و1990 مقابل 0.15%في مالي و0.58% في السينغال بفضل تحسن المناخ الاستثماري المشار الى البعض منها في الجدول اعلاه.[1]

2- **الفقر في موريتانيا:**

اعدت موريتانيا للقضاء على الفقر استراتيجيتها الأولى في محاربة الفقر سنة 2001 بمساعدة البنك الدولي في سياق التخفيض من ديون البلدان الفقيرة تحت صياغة قانون توجيهي صادق عليه البرلمان في 2001 و يعتمد هذا الاطار على رؤية موريتانيا في آفاق القضاء على الفقر من سنة 2010 إلى 2015.

و يتم تنفيذ هذه الاستراتيجية بواسطة خطط عمل متعددة السنوات تشكل الإطار العام لتحديد الأهداف المحلية و تنسيق السياسات و تعبئة الموارد و برمجة الاستثمارات الرامية إلى تخفيض الفقر و تشمل خطة العمل الأولى فترة 2001- 2004 و تركز فيها على خمسة مجالات ذات أولوية وهي: التنمية الريفية و التنمية الحضرية، التهذيب، الصحة و التعليم و من الأهداف العامة للاستراتيجية القضاء على الفقر و تخفيض نسبة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر الى 17% في أفق 2015.[2]

قدرت إحصاءات رسمية نسبة الفقر في موريتانيا ب46% من مجموع السكان، 75% منهم قرويون ورغم أن تعداد السكان في موريتانيا لا يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة، إلا أن سوء التسيير وانتشار الفساد والتفاوت الاجتماعي والقبلي وانعدام الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية جعل البلاد تعاني من فقر مدقع، إضافة إلى تأثير الأحوال المناخية القاسية . وتشكل البطالة السبب الرئيسي في استفحال الفقر في المدن، لا سيما بعد ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل إلى 32%، مما ترتب عليه آثار اجتماعية خطيرة ساهمت في تعميق الفقر وتصعيد حدة المشاكل والأزمات داخل الأحياء الفقيرة .

و كانت قد اظهرت دراساتالتقرير السنوي حول حالة الأغذية والزراعة لعام 2015 الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو" ان 71.30%من الموريتانيين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، حوالي 23,5 في المئة منهم يعيشون بأقل من 1,25 دولار يوميًا وهو أكثر المعدلات خطورة في منطقة شمال إفريقيا، كما تعاني موريتانيا من ارتفاع ظاهرة نقصان الوزن عند الأطفال بنسبة 29,7 في الأرياف، و16,4 في المناطق الحضرية. و الجدول التالي يوضح حقيقة ارتفاع عدد

[1]"Annuaire statistique pour l'Afrique 2014". Réaliser par : groupe de la banque africaine de développement". La Commission De L'union Africaine.La Commission Economique Pour L'Afrique.

[2]« Rapport sur la mise en œuvre du code stratégique de lutte contre la pauvreté. », 2003, p31.

الفقراء في الريف اضافة الى انخفاض مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي التي تشير الى انخفاض في مستويات المعيشة و ارتفاع عدد الفقراء المعبر عنه بمؤشر الفقر كنسبة من اجمالي عدد السكان .

جدول رقم 2:اهم المؤشرات الدالة على الفقر في موريتانيا من سنة 1990 الى 2013.

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	توزيع الافراد في الريف نسبة من عدد السكان	مؤشر الفقر نسبة من عدد السكان
1990	503.7	59	**42.06**
1991	693.6	58	**42.3**
1992	684	57	**42.55**
1993	567.4	56	**42.79**
1994	580.4	56	**36.33**
1995	606.3	55	**29.86**
1996	600.1	54	**23.4**
1997	566.3	53	**22.84**
1998	479.3	52	**22.28**
1999	479.3	52	**21.72**
2000	454.6	51	**21.61**
2001	399.3	50	**22.22**
2002	401.8	49	**23.29**
2003	399.5	48	**24.35**
2004	433.4	48	**25.41**
2005	489.8	47	**24.92**
2006	590.5	46	**24.42**
2007	833.7	45	**32.93**
2008	852.1	45	**23.43**
2009	1047.4	44	**24.55**
2010	860.9	43	**25.68**
2011	977.2	43	**26.8**
2012	1117	42	**27.93**
2013	1042.8	42	**29.05**

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي 1990-2013.

تشير بيانات الجدول ثبات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي اي عدم تحسن في وضعية الفقراء و الافراد في موريتانيا بشكل عام مع بقاء النسبة مرتفعة في كل من تواجدهم في الريف و ارتفاع في مؤشر الفقر الذي تجاوز 42% من عدد السكان و لكن يلاحظ هناك تحسن في مؤشر الفقر بعد سنوات 1996 بفضل سياسة مكافحة الفقر المتبعة ،و فيما يلي المحاور الاساسية لاستراتيجية مكافحة الفقر في موريتانيا.

3-المحاور الكبرى لاستراتيجية مكافحة الفقر في موريتانيا:

يرمي المحور الأول إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي كأساس للتقليص من الفقر و تحسين تنافسية الاقتصاد، و الحد من تبعية العوامل الخارجية و يساهم هذا المحور بطريقتين في التقليص من الفقر من خلال الآثار المباشرة و غير المباشرة على خلق فرص العمل و المداخيل الجديدة من جهة أخرى و عبر انعكاسه الإيجابي على مداخيل ميزانية الدولة التي يمكن أن يعاد استخدامها في دعم القطاعات التي يستفيد منها الفقراء مباشرة.

أما المحور الثاني متعلق بتثمين قدرات النمو الإنتاجية كمورد ثاني لدى الفقراء و يتعلق الأمر بترقية القطاعات التي يستفيد منها الفقراء و كذلك مناطق تمركزهم و يعتمد ذلك على تنفيذ برامج عمومية للاستثمار في تقليص التفاوتات و تحسين قاعدة موارد الفقراء.و أخيرا المحور الثالث: تثمين و تنمية الموارد البشرية و النفاذ إلى البنى التحتية الأساسية لتحسين ظروف معيشة الفقراء. المحور الرابع يهتم بترقية و تنمية مؤسسات حقيقية تستند على الحكومة الرشيدة و إلى المشاركة الكاملة لجميع الفاعلين في مكافحة الفقر.

ثالثا: دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة و الفقر في موريتانيا.

1- **النموذج القياسي للدراسة :**

تعد هذه الدراسة القياسية فرصة للتأكد من حقيقة اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التخفيض من معدلات الفقر في موريتانيا خلال فترة 1990 -2013 مستعملين في ذلك النموذج الذي تم صياغته من طرفDollar,Kraay سنة 2000،و قد تمت صياغته على الشكل التالي:

$$LogP=C0+\alpha 1 logCR+\alpha 2 logGINI+\alpha 3 logIDE+\alpha 4 logN+\alpha 5 logRR+\alpha 6 logR+ \varepsilon i$$

حيث ان :

C0: يعبر عن الثابت.

CR:يعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

GINI:يمثل مؤشر عدالة توزيع الدخل.

IDE:حجم تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

N:معدل نمو السكان .

RR:التوزيع الجغرافي للأفراد في الريف.

RU:التوزيع الجغرافي للأفراد في المدن.

εi: حد الخطأ العشوائي.

αi :المعلمات المراد تقديرها

2- اختبار استقرارية النموذج:

الهدف من دراسة استقرارية النموذج هو التعرف على استمرارية هيكلته من فترة الى اخرى و من خلاله يمكن معرفة مدى صلاحية النموذج للتنبؤ أي مدى استقراريته، و جاءت نتائج الاستقرارية موضحة في الجدول التالي:

جدول السلاسل الزمنية:

المتغيرات	المستوى		الفرق الاول		الفرق الثاني		النتيجة
	المحسوبةADF	المجدولةADF	المحسوبةADF	المجدولةADF	المحسوبةADF	المجدولةADF	
LogP	-0.75	-1.95	4.51-	1.95-	|	|	السلسلة مستقرة بعد الفرق الاول
LogCR	1.01	-1.95	3.71-	1.95-	|	|	السلسلة مستقرة بعد الفرق الاول
LogGINI	.940	-1.95	4.71-	1.95-	|	|	السلسلة مستقرة بعد الفرق الاول
LogIDE	0.40	-1.95	4.61-	1.95-	|	|	السلسلة مستقرة بعد الفرق الاول
LogN	-1.00	-1.95	3.35-	1.95-	|	|	السلسلة مستقرة بعد الفرق الاول
LogRR	7.80-	1.95-	|	|	|	|	السلسلة مستقرة عند المستوى
LogRU	-0.71	-1.95	7.90-	1.95-	|	|	السلسلة مستقرة بعد الفرق الاول

المصدر :*برنامج eviews7*

يلاحظ من جدول الاستقرارية للنموذج ان اغلب السلاسل مستقرة بعد الفرق الاول حيث جاءت قيمة ADF المحسوبة اكبر من قيمة ADF المجدولة.

3- اختبار السببية:

معرفة اتجاه السببية جد مهم من اجل توضيح العلاقة الموجودة بين متغيرات النموذج حيث انه لما تكون PFاكبر من 0.05 نقبل فرضية العدم H0.

لما تكونPFاقل من 0.05 نرفض فرضية العدمH0و نقبلH1.

و قد جاءت نتائج اختبار السببية كما يلي:

فرضية العدم	احتمال اختبار السببية	يتسبب	لا يتسبب
Logrr لا يتسبب في logp	0.59		*
Logp لا يتسبب في logrr	0.26		*
Logru لا يتسبب فيlogp	0.37		*
Logp لا يتسبب في logru	0.007	*	
Logcr لا يتسبب في logp	0.91		*
Logp لا يتسبب في logcr	0.67		
Loggini لا يتسبب فيlogp	0.05	*	
Logp لا يتسبب في loggini	0.35		*
Logide لا يتسبب في logp	0.17		*
Logp لا يتسبب في logide	0.82		*

جاءت نتائج اختبار السببية لنموذج الدراسة بين ما هو متوافق مع الدراسات النظرية و اخرى معاكسة لها حيث ان العلاقة السببية العكسية بين الفقر و الاستثمارات الاجنبية المباشر في عدم تسبب احدهما في الاخر توافقت مع بعض النتائج التي اشارت الى عدم وجود أي دليل نظري قاطع لتفسير هذه العلاقة الا من خلال الابحاث العديدةالتي تباينت نتائجها حسب المقاربات المدروسة ،اما فيما يتعلق بتسبب سوء العدالةفي توزيع الدخل في الفقر فهذا ما تم اثباته في دراسات كل من

Ravallionسنة 1992 و ابحاث Kakwani سنة 1997 و جاءت متوافقة ايضا مع نتائج عدم تسبب النمو الاقتصادي في الفقر لان عوائده لا تعود على الفقراء و انما يستفيد منها الاغنياء لتفوقهم في جوانب التنمية البشرية و المالية.

اما توزيع السكان في المدن يمكن ان يخفف من مستويات الفقر في حالة نزوح الفقراء نحو المدن بحثا عن مناصب العمل الجيدة ،لان مردودية النشاطات التجارية و الصناعية هي اعلى مما هي عليه في القطاع الزراعي.

اما عن النتائج التي جاءت مناقضة للدراسة النظرية تلك الخاصة بعدم تسبب النمو السكاني في الفقر و ذلك في حالة واحدة ،و هي ان زيادة السكانية تتوافق مع الزيادة في الانتاجية مما يرفع من كفاءة راسمال و الحصول على الايدي العاملة الجيدة بتكاليف اقل و في نفس الوقت توافق القدرات الشرائية للافراد مع النمو الاقتصادي للبلد.

4- تقدير النموذج

النموذج المختار في هذه الحالة معنوي و مقبول احصائيا لان احتمالية فيشر اقل من 0.05 و تساوي0.001=-Prob(F-statistic)و ان المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 45%(R= %45) و النسبة الباقية 55% تفسرها متغيرات اخرى خارج النموذجإضافة إلى أن اختبارF-statistic يبين بوضوح أنه على الاقل 96%يوجد متغير أو أكثر محدد يختلف عن الصفر، الامر الذي يدفعنا إلى القول أن النموذج الذي بين أيدينا يفسر جيدا النتائج المتحصل عليهاو رغم ان المتغيرات ليست معنوية الا ان هذا لا يمنع من وجود تفسير اقتصادي لنتائج التقدير. و قد جاءت صياغة تقدير النموذج كما يلي:

$$Logp=40.21-0.02logIDE-4.14logRR-5.07logRU-1.20logN+0.11logCR+0.0014logGINI$$

(0.36) (0.57) (0.49) (0.35) (0.45) (0.61) (0.98)

DW=0.58 P(F)=0.0010 AR=0.45

5- التفسير الاقتصادي للنتائج:

وفقا للعلاقة الموضحة في المعادلة فانه كلما ارتفعت الاستثمارات الاجنبية المباشرة ب 1%ينخفض الفقر ب0.02% وهينسبة ضئيلة جدا و لكن النتيجة متوافقة مع الدراسات النظرية لكل من Klein,Aaren,Hadjimichaelالتي تشير الى ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة لا يمكن ان تحل محل الحكومة في توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية و الخدمات العامة و لكن يمكنها ان تكون احد الوسائل المساعدة في القضاء على الفقر و بدرجات متفاوتة من خلال خلق مناصب عمل ،كما اشار كل من Kakwani ,Pernia سنة 2000 في نفس السياق ضرورة ديمومة هذه الوظائف لان القضاء على الفقر يتطلب سنوات عديدة من العمل والكفاح.

و لكن من جهة اخرى اوضح كل منVelde,Morrissey سنة 2000 ان الشركات المتعددة الجنسيات لا تخلق العديد من مناصب العمل التي تتطلب اليد العاملة غير الماهرة و هي الاكثرتوفرا في موريتانيا ،اضافة الى ان الحديث عن هذا الاثر حاليا غير مجدي نظرا لقلة الاستثمارات الاجنبية في الدولة من جهة و السبب الاخر ان نتائجها لا تظهر الا في المدى الطويل.

اوضحت نتائج التقدير ان زيادة النمو الاقتصادي ب 1% يرفع من مستويات الفقر ب0.11% و السبب هو التوتر المؤسساتي في البلد و زيادة الفساد و التجاوزات و انعدام الشفافية المميزة للبلد و التي تجول دون استفادة الفقراء من هذه الزيادة هي النمو اضافة الى انعدام مشاركتهم فيها مما يفسر سوء العدالة في توزيع الدخول التي اشار اليها Amartya Sen سنة 1994و Kakwani سنة 1992 مؤكدا ان ارتفاع معدلات النمو لا تعني بالضرورة العدالة في توزيع الدخول.

زيادة مؤشرgini ب 1% يرفع من الفقر ب0.0014% و الامر الاكيد حسب دراسات Dollar,Kraay سنة 2000 في ان سوء توزيع الدخولهو احد الاسباب الرئيسية في ارتفاع معدلات الفقر.

اما عن ارتفاع التوزيع السكاني في المدن ب1% يخفض الفقرب5.07% ،و ذلك ان نزوح الفقراء من الريف نحو المدن بحثا عن فرص عمل اكثر ربحية لقلتها في المناطق الريفية و ضعف انتاجية القطاع الزراعي المعتمد عليه بسبب قلة الأمطار و التصحر و قلة المحصول الزراعي وانخفاض اسعاره اضافة الى الافتقار الى البنى التحتية لنقل و تسويق المنتجات الفلاحية.

الخاتمة:

حاولنا من هذه الدراسة توضيح العلاقة التي يمكن ان تربط تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالفقر في موريتانيا ،مع تدعيمها بالدراسة النظريةو التي اشارت في الاخير الى ان المستفيد الاكبر هي الدول المستثمرة و لكن هذا لا يمنع من استفادة الدولة المضيفة من هذه الاموال ولو بالقدر اليسير و لكن اكيد ان النتائج الإيجابية تأخذ وقت لتظهر على مؤشرات التنمية البشرية و الفقر بوجه عام، وتبقى مساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دعم الاستثمارات المحلية ضعيفة جدا و لم تحقق الاهداف التمويلية المنتظرة ،و السبب راجع اساسا الى توجه اغلب رؤوس الاموال الاجنبية نحو الصناعات الاستخراجية دون غيرها ،اضافة الى الاضطراب السياسي الذي مس المنطقة و ساهم في عزوف اغلب المستثمرين عن القدوم ، لذلك بقيت النتائج المحققة على مستوى معدلات الفقر غير مشجعة و الا توحي بامكانية تحقيق اهداف الالفية ،في ظل تباطئ تراجع معدلات الفقر و الاختلالات المستمرة في التوازنات الاقتصادية.

التوصيات :

- لا بد من التزام موريتانيا بتطوير الاستثمارات في البنى التحتية واعتماد سياسات صناعية اكثر توسعا لزيادة انتاجية مختلف القطاعات مثل الزراعة، واعادة توزيع الوظائف على نشاطات اكثر انتاجية ذات القيمة المضافة العالية تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- دعم الزراعة بالمزيد من التخصص والمساهمة في اجمالي الناتج الداخلي .
- توفير المؤسسات المتخصصة اوالمؤهلة لمقاومة الفقر.
- التركيز على تحسين الزيادة النوعية والكمية في عوامل الانتاج المتاحة للفقراء من خلال الخطط القومية للتنمية الهادفة.
- تبني استراتيجية لتوزيع الدخول في كل السياسات والخطط التنموية مع مراعاة اعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الاعمال التجارية والصناعية لأغلبية الفقراء لخفض الفوارق في الدخول .
- زيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الاولوية بهدف تحسين نوعية الحياة.

المراجع:

- A.Sen, «Capability and well .Being in the quality of life.», Edition Oxford,Clarendon Press, 1993.UK.
- Alexander Nshue,M.Mokine, «Modèle de croissance économique .» ,Kinshasa, juillet ,2012.
- Aitken B.J; Harrison A.E; "Do domestic firms benefit from foreign direct investment", Evidence From Venezuela". The American Economic Review; June
- Barro,"Economic growth in a cross section of countries. »,Quarterly Journal of economic, 106.may .
- Blonstrom and all, «The impact of foreign investment on host countries. "A Review of the Evidence ,Working Paper ,The world bank.
- BorensztеinJ,De Gregorio J;Lee J.W." How Does foreign direct investment affect economic growth», Journal of International Economics 45.
- Daniel Chudnovsky and Andrés López, "Foreign Investment and SustainableDevelopment in Argentina »,Working Group on Development and Environment in the Americas, Discussion Paper Number 12, April 2008 .
- FMI , «Manuel de la balance des paiement du FMI », 1997 ,4eme Edition .

- Markusen .j ;R,Venables .A.J, «Foreign direct investment as a catalyst for industrial development .",European Economic Review 43.
- Raymond Bernard, «Economie financière international. », Edition PUF, paris, 1971.
- Raphaëlle Bisiaux, «Comment définir la pauvreté: Ravallion, Sen ou Rawls ? »*L'Economie politique,* n° 049 - janvier 2011 .
- Tun Wai, Wang « Determinant of privateinvestment in developing countries », The Journal Of DevelopmentStudies, Vol 19 n°1 , 1982.
- CNUCED, «Rapport sur l'investissement dans le monde .»2014 .
- CNUCED , « Rapport sur l'investissement dans le monde .»,2002 .2003.
- Rapport Doing business 2014 .
- Annuaire statistique pour l'Afrique 2014". Réaliser par : groupe de la banque africaine de développement".
- La Commission De L'union Africaine.La Commission Economique Pour L'Afrique.
- Rapport sur la mise en œuvre du code stratégique de lutte contre la pauvreté. », 2003.
- OCDE, « Third Edition Of DetailedBenchmark Foreign Direct Investment" .Paris 1999.

الملاحق:

نتائج تقدير النموذج:

Dependent Variable: LOGP
Method: Least Squares
Date: 01/04/16 Time: 18:47
Sample: 1990 2013
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	40.21283	43.20911	0.930656	0.3659
LOGIDE	-0.020119	0.035002	-0.574795	0.5734
LOGRR	-4.147368	5.913061	-0.701391	0.4931
LOGRU	-5.074970	5.381615	-0.943020	0.3597
LOGN	-1.200526	1.584645	-0.757599	0.4597
LOGCR	0.119093	0.232258	0.512762	0.6151
LOGGINI	0.001457	0.112617	0.012936	0.9898

R-squared	0.606442	Meandependent var	3.301539
Adjusted R-squared	0.458858	S.D. dependent var	0.219319
S.E. of regression	0.161336	Akaike info criterion	-0.564861
Sumsquaredresid	0.416470	Schwarz criterion	-0.219276
Log likelihood	13.49590	Hannan-Quinn criter.	-0.477948
F-statistic	4.109122	Durbin-Watson stat	0.584968
Prob(F-statistic)	0.010988		

المصدر:برنامجEviews7

نتائج اختبار استقرارية النموذج:

Null Hypothesis: D(LOGCR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.518032	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

Null Hypothesis: D(LOGGINI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.716368	0.0007
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

Null Hypothesis: D(LOGP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.918290	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

Null Hypothesis: LOGRR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.805442	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

Null Hypothesis: D(LOGN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.351711	0.0019
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

Null Hypothesis: D(LOGIDE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.617103	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

اختبار سببية النموذج:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/06/16 Time: 12:50
Sample: 1990 2013
Lags: 2

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGRR does not Granger Cause LOGP	22	0.53846	0.5933
LOGP does not Granger Cause LOGRR		1.42615	0.2676
LOGRU does not Granger Cause LOGP	22	1.04319	0.3738
LOGP does not Granger Cause LOGRU		6.61194	0.0075
LOGN does not Granger Cause LOGP	22	1.62639	0.2258
LOGP does not Granger Cause LOGN		1.67648	0.2165
LOGCR does not Granger Cause LOGP	22	0.09311	0.9116
LOGP does not Granger Cause LOGCR		0.40087	0.6759
LOGIDE does not Granger Cause LOGP	19	2.00242	0.1719
LOGP does not Granger Cause LOGIDE		0.20093	0.8203
LOGGINI does not Granger Cause LOGP	22	3.45679	0.0550
LOGP does not Granger Cause LOGGINI		1.09768	0.3562

التجانس و التباين:

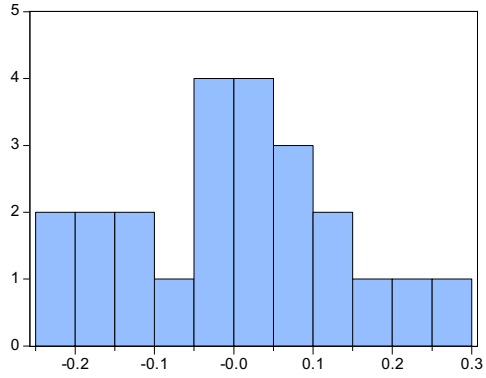

Series: Residuals
Sample 1990 2013
Observations 23

Mean	-2.92e-16
Median	0.004497
Maximum	0.266228
Minimum	-0.228928
Std. Dev.	0.137588
Skewness	0.041196
Kurtosis	2.311210
Jarque-Bera	0.461169
Probability	0.794069

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.719614	Prob. F(1,19)	0.4068
Obs*R-squared	0.766338	Prob. Chi-Square(1)	0.3814